

كيف مكنت التقنيات الحديثة الإرهابيين من أدوات لم تكن في المتناول

الحكومات مطالبة بمعالجة ثغرات التسليح وتعزيز الأمن الإلكتروني



يربط محللون عسكريون امتلاك التنظيمات المتطرفة والمجموعات الإرهابية لأدوات تكنولوجية حديثة تساعد في أنشطتها بالعوامل الحتمية، التي حفزت الشركات على الابتكار ونشر تقنيات الاستخدام المزدوج، رغم أن الشركات تتحمل مسؤولية إعلام الجمهور بالمخاطر، التي تنطوي عليها تقنيات معينة في ظل غياب تشريعات مدروسة تتسجم مع الوضع الحالي، لنصل إلى السؤال الأهم وهو كيف ستواجه الحكومات هذه التهديدات المتزايدة مستقبلا.

● لندن - يثير اعتماد ونشر التكنولوجيا الجديدة في تطوير الأسلحة من خلال الاستخدام التجاري والإرهابي فضول فئة معينة من المتابعين، بيد أن انتشار التقنيات الحديثة أسست بيئة خصبة لمناقشة نظريات الابتكار العسكري وكيف تبني الفاعلون العنيفون غير الحكوميين الجوانب الرئيسية لهذا الابتكار.

ويشير معظم المحللين عند سؤالهم عن استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا الحديثة غالبا إلى الأحداث البارزة، التي شهدتها العالم مثل فريق المجاهدين الذي أسقط ثلاث طائرات هليكوبتر سوفيتية بأربعة صواريخ ستينغر في 1986. كما يعودون بالذاكرة إلى الوراء إلى الهجمات المفاجئة بصواريخ كروز، التي شنّها حزب الله على السفينة الحربية الإسرائيلية "أهي هانتي" في عام 2006 ومن قبلها هجوم الحوثيين على سفينة يو.أس. ماسون في 2016. ومع ذلك، يرى موقع "وور أون ذي روكز" الأميركي المتخصص في الأسلحة أن هذه الشواهد لا تمثل سوى تلك التي تم فيها استخدام الأسلحة المنتجة خصيصا للحرب وكانت جميعها نتاج نظام مغلق لتطوير الأسلحة تقوده الحكومة.

ويقول توماس إكس هومز، وهو ضابط متقاعد من مشاة البحرية الأميركية ويعتبر متخصصا في حرب مكافحة التمرد، إن ذلك يفقد نوعا مختلفا من التكنولوجيا، التي وسعت بشكل كبير من وصول الجهات الفاعلة غير الحكومية وهي التكنولوجيا التجارية المتاحة.

بداية التوظيف

في مطلع أكتوبر 1993، فوجئت القيادة العسكرية الأميركية باستخدام رجال العشائر الصومالية شبكة من أجهزة الراديو والهواتف المحمولة لحشد أحياء باكلمها ضد غارة أميركية على سوق باكارا في مقديشو، فيما أصبح يعرف باسم حادثة "بلاك هوك داون".

وطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فشلت القوات العسكرية في توقع استخدام الهواتف المحمولة ومحطات الراديو وأدوات فتح أبواب المراب لإطلاق العيارات النارية، وفي الفترة الفاصلة بين 2015 و2017، استخدم انفصاليون في أوكرانيا طائرات صغيرة ذاتية القيادة لإلقاء قنابل التراميت على مستودعات الذخيرة العسكرية مما أدى إلى تدمير مئات من الأطنان.

وفي الشرق الأوسط استخدم داعش خلال 2017 مزيجا من الطائرات التجارية منخفضة التكلفة والطائرات ذاتية القيادة محلية الصنع لمهاجمة قوات الأمن العراقية بشكل متكرر. وفي يوم واحد قام التنظيم بتجميد جميع تحركات تلك القوات عبر تنفيذ 70 مهمة بطائرة ذاتية القيادة، وكان الرد الوحيد ضدها من خلال استخدام نيران الأسلحة الصغيرة غير الفعالة.

وقام الإرهابيون بتكثيف أدوات الشبكات الاجتماعية مفتوحة المصدر وشبكات الاتصالات التجارية للتخطيط للهجمات وتنفيذها. وفي مطلع 2002، استخدم أبو عبيد القرشي الإنترنت لنشر استراتيجية تنظيم القاعدة

وفاجات الهجمات السلطات باستمرار لأن خبراء الحكومة لم ينجحوا في صنع هذه الأسلحة ولم يتوقعوا استخدامها. وبنفس القدر من الأهمية، عملت المرافق التجارية للديناميت إلى زيادة الإنتاج على مستوى العالم. وكنتيجة لذلك، دلت مواقع الهجمات على سرعة انتشار إنتاج الديناميت.

الجهات غير الحكومية الفاعلة دوليا وفرت ميزة لكركات التمرد والتطرف بإتاحة الآلاف من الأسلحة في الأسواق السوداء

وفاجات الهجمات السلطات باستمرار لأن خبراء الحكومة لم ينجحوا في صنع هذه الأسلحة ولم يتوقعوا استخدامها. وبنفس القدر من الأهمية، عملت المرافق التجارية للديناميت إلى زيادة الإنتاج على مستوى العالم. وكنتيجة لذلك، دلت مواقع الهجمات على سرعة انتشار إنتاج الديناميت.

التكنولوجيا ساعدت داعش على صناعة الدرون

رؤوس خصومه كجزء من حملة دعاءيا وتجنيد شاملة. وبالنظر إلى الابتكارات الفتاكة، تفحص كرونين التقارب بين التقنيات الجديدة، ونسلط الضوء على كيفية قيام الطائرات ذاتية القيادة والطباعة ثلاثية الأبعاد والروبوتات والأنظمة المستقلة بتوسيع نطاق وصول الإرهابيين اليوم. ونظرا لأن مطوري هذه التقنيات منخرطون في أسواق شديدة التنافس، فإن قدرات أنظمتهم تتزايد بعدلات شبه متسارعة وانتشرت على مستوى العالم.

وقد أشارت أودري كورث كرونين في كتابها الأخير "ياور تو ذا بيبول: كيف يجعل الابتكار التكنولوجي المفتوح على تسليح إرهابي الغد"، أنه من بين 1291 تفجيرا تم الإبلاغ عنها، وقعت الغالبية العظمى على بعد 150 ميلا من مصنع للمواد شديدة الانفجار. وفي حين أنه قد يبدو أن البندقية أي-كي 47 لا تشكل قفزة تكنولوجية، فقد أمدت هذه النوعية من الأسلحة المتمردون والإرهابيين بقوة نيران مفرطة ضد العديد من قوات أمن وسمح هذا السلاح الخفيف للمجموعات الإرهابية والمتمردون الصغيرة بتحقيق التكافؤ على الأقل مع القوات الحكومية في معارك متقاربة.

ونظرا لأن الجهات الفاعلة غير الحكومية كانت تبدأ عادة الاتصال، فقد وفر ذلك ميزة كبيرة في حركات التمرد في جميع أنحاء العالم، ومثل الديناميت، فقد أدت التكلفة المنخفضة والفائدة العالية لهذا السلاح إلى انتشار واسع النطاق. كما أدى بناء المصانع عبر دول حلف وارسو، في مصر، وفي الصين إلى إتاحة عشرات الآلاف من هذه الأسلحة في الأسواق السوداء للأسلحة.

توماس إكس هومز

التغييرات التكنولوجية المتسارعة عززت من أجنادات الإرهابيين

وتشير كرونين إلى أن المتمردون على مدار التاريخ، لم يستخدموا أحدث التقنيات ولكنهم بدلا من ذلك، قاموا بتكييف التكنولوجيا المستخدمة على نطاق واسع بطرق غير متوقعة مثل صنع قنابل ديناميت صغيرة محمولة يدويا لإجراء اغتيالات.

ويحتاج أفراد الأمن إلى التفكير في كيفية تجميع التكنولوجيا المتاحة بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، تشير كرونين إلى أن جميع مكونات أجهزة الاعتقال التي تعمل ذاتيا متاحة حاليا في الأسواق.

تشرح كرونين قائمة عملية وموجزة بالخصائص التي تسعى إليها الجهات الفاعلة غير الحكومية في الأسلحة المتكثرة "يجب أن تكون سهلة المثال ورخيصة وسهلة الاستخدام وقابلة للنقل ويمكن إخفاؤها ويجب أن تثبت فعاليتها. علاوة على ذلك، تبحث الجهات الفاعلة غير الحكومية عن أسلحة مفيدة في مجموعة واسعة من السياقات، وهي جزء من مجموعة من التقنيات التي تزيد من تأثيرها، وتكون ذات صدى رمزي، ويمكن تطويعها لاستخدامات غير متوقعة".

على تمكين الأفراد والمجموعات الصغيرة "ليس لأنها متفوقة على التقنيات المتطورة للدول، ولكن لأنها تساعد على حشد الأفراد وتوسيع نطاق تأثيرها، وتكون ذات صدى رمزي، ويمكن تطويعها لاستخدامات غير متوقعة". وتعمل الأسلحة ذات هذه الخصائص على تمكين الأفراد والمجموعات الصغيرة من استخدامها للتكنولوجيا في القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، وتوفر دليلا مفيدا للتفكير في كيفية استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا الجديدة والخطوات التي قد تتخذها الدول لمنعها.

لماذا لا تركز الأحزاب التونسية على التنمية السياسية

رياض بوعرزة
كاتب وصحافي تونسي

يجمع المختصون في دراسة العلاقة بين الأحزاب والتنمية السياسية، بشكل عام، على أن تحديد الوظائف، التي تضطلع بها تلك المكونات الأساسية في الأنظمة السياسية العربية التي جاءت بعد انتفاضات عام 2011، ينطلق من معطى أساسي يتمحور حول الفصل بين ما هو نشاط حزبي وآخر له علاقة بالإطار العام للسياسات التي يفترض أن تساعد في ترسيخ الديمقراطية. وتبدو تونس اليوم خارجة عن هذا السياق تماما إذ أن الأحزاب السياسية لم تفعل حتى الآن ما يساعد على ترسيخ مبادئ التنمية السياسية، إذ يفترض أنها وفي ظل النظام السياسي القائم المتكون من ثلاث رئاسيات أن تضطلع بادوارها في مجتمع يتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية، والقبول بشرعية النظام السياسي والتكامل الوطني، والابتعاد عن السجلات العقيمة التي جعلت الجميع يدور في حلقة مفرغة.

وتعاني القوى السياسية التونسية بداية من الليبراليين مروراً بالإسلاميين وصولاً إلى اليساريين من غياب شبه كلي لمفهوم الدولة، وتحتضن بدلا عنها السلطة، فضلا عن ظهور ضعف كبير في المؤسسات السيادة وعدم الاهتمام بمسائل الإصلاح في كافة أوجهها الاقتصادية والدبلوماسية.

ومع أن أزمات النظام السياسي تطال الدول المتقدمة وغير المتقدمة، مع خصوصية لبعض الدول ومنها تونس التي استبدلت نظامها الرئاسي إلى متعدد الرؤوس وفتحت المجال أمام نشاط الأحزاب بشكل أوسع، لكن الأوضاع في الوقت الراهن تحتاج إلى تغيير النظرة النمطية لعملها والانخراط بشكل أكبر في بناء دولة ديمقراطية تحترم مؤسسات الدولة.

وبالنظر إلى تشعب هذه القضية وانعكاسات نشاط الأحزاب في تونس، فإن التنمية السياسية ستمثل بلا شك مفهوما محايدا وبديلا لمفهوم الديمقراطية الليبرالي، بالإضافة إلى كونها الحل لمشاكل وأزمات النظام السياسي عبر استخدام آليات متعددة مثل الأيديولوجية والثقافة السياسية والأحزاب والإدارة المدنية والمؤسسة العسكرية.

وتحقق التنمية السياسية عادة عدة أهداف من أهمها زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية كونها أسلوبا سياسيا عصريا مع تحقيق بنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي وتعزيز قدرة النظام السياسي على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.

وعلى سبيل المثال، أقرز قانون الانتخابات ونظام الحكم الهجين، والذي يتم فيه تقاسم السلطة التنفيذية بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، برلمانا يتكون من قتل معزولة ومختلة وظيفيا، حيث فشلت في الاندماج وفي تشكيل هيئة حاكمة فاعلة حيث دخلت في صراعات كبيرة

وتحت يافطة سياسة التوافق، تخلت الدولة عن قضايا ملحة، مثل إصلاح أجهزة الأمن ولم يتسن لها اتخاذ إجراءات جريئة بشأن دعم الاقتصاد المترنح أو حتى تشكيل المحكمة الدستورية، فأصرح حول هذه المؤسسة الدستورية قد بطول لفترة والسبب في ذلك هم نواب البرلمان الذين يشكلون أهم 7 أحزاب رئيسية في البلاد.

لقد أدت تلك السياسة التوافقية، التي يصفها البعض بأنها "عرجاء" ولا تتماشى مع المتغيرات السياسية، إلى تطبيق نظام

المحاصصة الحزبية وملء المناصب بمسؤولين تنقصهم الكفاءة اللازمة والوعي السياسي المطلوب، ويفتقرون إلى التجربة في إدارة شؤون البلاد، مما فتح الباب لتفتش الفساد والمحسوبية ولم تستطع فعلا له هيئة مكافحة الفساد ولا حتى السلطة القضائية تطويق هذه الظاهرة التي لا يمكن أن تحل إلا بإعادة تعتمد في أساسياتها على تحقيق التنمية السياسية.



تونس اليوم بعيدة عن سياق الديمقراطية، فالأحزاب لم تفعل ما يساعد على ترسيخ مبادئ التنمية السياسية

وقد مضت تونس في تلك السياسة إلى غاية ولادة حكومة هشام المشيشي والذي يقول إن التشكيلة التي اختارها جل وزرائها هم من التكنوقراط. ومع ذلك تظهر بين الفينة والأخرى مناوشات بين قادة الأحزاب الذين يحتمل كل واحد منهم الآخر الوصول إلى هذه النقطة كونهم أصبحوا مقصيين من الحياة السياسية ولم يعد لهم أي دور فاعل أو مبررات لوجودهم سوى تعطيل نشاط المؤسسة التشريعية.

ومن الواضح أن هناك تركيزا كبيرا على الإجماع، الذي جاء على حساب قضايا ذات أولوية مرتبطة بالحكم، فالكثير من المحللين يرون أن اليات الديمقراطية التوافقية أضحت تمثل عقبة أمام التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في البلاد. ومن هنا يأتي تسلط الضوء على كيفية اتباع مفهوم التنمية السياسية وإنهاء المناكفات بين الأحزاب، والتي أضرت بشكل بالغ بالناخبين، فهم باتوا ورقة انتخابية فقط في كل استحقاق.

وتحت يافطة سياسة التوافق، تخلت الدولة عن قضايا ملحة، مثل إصلاح أجهزة الأمن ولم يتسن لها اتخاذ إجراءات جريئة بشأن دعم الاقتصاد المترنح أو حتى تشكيل المحكمة الدستورية، فأصرح حول هذه المؤسسة الدستورية قد بطول لفترة والسبب في ذلك هم نواب البرلمان الذين يشكلون أهم 7 أحزاب رئيسية في البلاد.

لقد أدت تلك السياسة التوافقية، التي يصفها البعض بأنها "عرجاء" ولا تتماشى مع المتغيرات السياسية، إلى تطبيق نظام

المحاصصة الحزبية وملء المناصب بمسؤولين تنقصهم الكفاءة اللازمة والوعي السياسي المطلوب، ويفتقرون إلى التجربة في إدارة شؤون البلاد، مما فتح الباب لتفتش الفساد والمحسوبية ولم تستطع فعلا له هيئة مكافحة الفساد ولا حتى السلطة القضائية تطويق هذه الظاهرة التي لا يمكن أن تحل إلا بإعادة تعتمد في أساسياتها على تحقيق التنمية السياسية.

